

المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.
Social responsibility in small and medium enterprises and its role in achieving sustainable development

يعقوبن صليحة

جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر 3- الجزائر (الجزائر)، yakouben.saliha@univ-alger3.dz

تاريخ الارسال: 2021/02/11

تاريخ القبول: 2021/04/04

تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقديم تقييم واضح لمدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة من أجل بلوغ الرفاهية الاقتصادية للجيل الحالي والأجيال القادمة على حد سواء، وكذا دوافع وأسباب الأخذ بالمسؤولية الاجتماعية من قبل هذه المؤسسات، بالإضافة الى التعرف على آليات تطبيق المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا معايير مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة. وتوصل البحث إلى وجود علاقة وطيدة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية، فتبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة .

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المستدامة.

تصنيفات JEL: M14، Q01،

Abstract :

This study aims at identifying the concept of social responsibility of SMEs to provide a clear assessment of their contribution to sustainable development in order to achieve the economic well-being of both present and future generations, as well as the motives and reasons for the introduction of social responsibility by SMEs, as well as the mechanisms for applying social responsibility within SMEs, as well as the criteria for their contribution to sustainable development. The research found a close relationship between sustainable development and social responsibility, and the adoption of social responsibility in small and medium-sized enterprises leads to sustainable development.

Key words : social responsibility, small and medium enterprises, sustainable development

JEL Classification Cods: M14, Q01

المقدمة

لقد أصبح تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة له دورا محوريا في عملية التنمية، فتطبيق المسؤولية الاجتماعية بمفهومها الشامل يرجع بالمنفعة على كل العاملين داخل وخارج المؤسسة، لذا تعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم الواجبات التي تقع على عاتقها، فتنامي عدد ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعل من المهم دفعها وحثها على ممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه أصحاب المصلحة الذين تتعامل معهم، حيث أن السلوك المسؤول اجتماعيا يجعل منها أكثر إسهاما في تحقيق التنمية المستدامة.

ولمعالجة هذا الموضوع ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة؟

ومن أجل معالجة الموضوع بدقة وتفصيل، قمنا بإدراج التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما هي خصائصها وما أهميتها؟

- ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- كيف يمكن للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقيق التنمية المستدامة؟

- ما العلاقة التي تربط التنمية المستدامة بالمسؤولية الاجتماعية؟

أهمية الدراسة:

- التعرف على المسؤولية الاجتماعية وأبرز عناصرها؛

- معرفة الأسباب والدوافع الداعية لتزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية وفرص إقامتها؛

- معرفة موقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تطبيق سياسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية؛

- التعرف على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة؛

منهج الدراسة:

نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره المنهج الأمثل الذي نأمل أن يمكننا من الوصول إلى المبتغى والهدف والنتائج المرجوة.

I-المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

I-1-التأصيل النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية :

تعد المسؤولية الاجتماعية التزام منشأة الاعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية، تؤكد المسؤولية الاجتماعية على أن الربح هو وسيلة لتحقيق غاية وليس غاية في حد ذاتها، وأن هدف المنظمة إلى تحقيق الربح المرضي بدلا من تعظيم الربح وذلك من اجل البقاء والاستمرار في السوق، بمثابة عقد اجتماعي ما بين منظمات الاعمال والمجتمع لما تقوم به المنظمة من عمليات تجاه المجتمع (الاميري، 2014، صفحة 13).

إن إخفاق منظمات الأعمال في الاستجابة لمتطلبات بيئتها الاجتماعية ومصالح الأطراف الأخرى أدى إلى نمو وتطور المسؤولية الاجتماعية. والتي نتجت من المشاكل والأزمات المتعددة التي ظهرت نتيجة تقييم المجتمع لهذه المنظمات بنظرها الضيقة وحساب مصلحتها الخاصة على حساب المجتمع، لهذا لم يعد ممكنا استمرار منظمات الأعمال بهذا النهج، نظرا لبدء مواجهة منظمات الأعمال تطورات جديدة ووعيا اجتماعيا وبيئيا ومفاهيم عديدة تركز على المسؤولية الاجتماعية من أجل مراعاة مصالح الأطراف الأخرى ومصلحة المجتمع ككل (الاميري، 2014، صفحة 205).

I-1-1-التحديات التي أدت إلى بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات :

إن بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة العديد من التحديات أبرزها: (نجياوي و مراد، 2019، صفحة 130):
- **العولمة:** تعد من أهم القوى الدافعة لتبني المؤسسة مفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحت العديد من المؤسسات متعددة الجنسيات ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية، وأصبحت تركز في حملاتها الترويجية على أنها تهم بحقوق الإنسان وأنها تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، وبأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال كما أنها تهم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.
- **تزايد الضغوط الحكومية والشعبية:** من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة، الأمر الذي قد يكلف المؤسسة أموالا طائلة إذا ما رغبت في الالتزام بتلك التشريعات وبخلاف ذلك قد تتعرض للمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام.

- **الكوارث والفصائح الأخلاقية:** حيث تعرضت الكثير من المؤسسات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالا طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات المعيبة.

- **التطورات التكنولوجية المتسارعة:** والتي صاحبها تحديات عديدة أمام مؤسسات الأعمال فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات وتطوير مهارات العاملين، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين وتنمية مهارات متخذي القرارات، خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري أكبر من رأس المادي، وبالتالي نجد أنه مع تغير بيئة العمل العالمية، فإن متطلبات النجاح والمنافسة تغيرت أيضا.

- **التطورات التكنولوجية المتسارعة:** والتي صاحبها تحديات عديدة أمام مؤسسات الأعمال فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات وتطوير مهارات العاملين، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين وتنمية مهارات متخذي القرارات، خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري أكبر من رأس المادي، وبالتالي نجد أنه مع تغير بيئة العمل العالمية، فإن متطلبات النجاح والمنافسة تغيرت أيضا.

I-1-2-مفهوم المسؤولية الاجتماعية :

ان عملية تحديد مفهوم مضبوط وشامل للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ليست بالأمر الهين وهي في غاية التعقيد، وقد اقترح العديد من الكتاب وعلماء الاقتصاد وبعض الهيئات الدولية تعاريف عديدة ومتنوعة للمسؤولية الاجتماعية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- لقد تم تعريف المسؤولية الاجتماعية على أنها دمج أهداف التنمية المستدامة ضمن خطط واستراتيجيات الدولة ومنظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال وذلك من خلال مجموعة من المبادئ وهي الشفافية والالتزام بالقوانين والخضوع للمساءلة واحترام مصالح الأطراف المعنية واحترام معايير السلوك الدولية واحترام حقوق الإنسان (الأشوح، 2017، صفحة 57).
- أما CARROL فيرى بأن المسؤولية الاجتماعية للأعمال التجارية بحيث تشمل الجوانب الاقتصادية والقانونية، الأخلاقية والخيرية، التي تشمل توقعات المجتمع من الشركات في وقت معين (Carroll, 1991, pp. 34-48).
- أما Holmes فقد عرفتها-سنة 1985-بكونها "التزام على منشأة الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها" (بودي و بن زهرة، 2011، صفحة 458).
- أما فيما يتعلق بالتعاريف التي قدمتها المنظمات والهيئات الدولية والحكومية فيمكن أن نوجزها فيما يلي:
- ✓ **جمعية الإداريين الأمريكيين** ترى بأن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة: " استجابة إدارة المؤسسات إلى التغيير في توقعات المستهلكين والاهتمام العام بالمجتمع والاستمرار بإنجاز المساهمات الفردية للأنشطة التجارية الهادفة إلى خلق الثورة الاقتصادية " (الصيرفي، 2007، صفحة 17)
- ✓ **تعرف مواصفة الإيزو 26000** الصادرة عن المنظمة العالمية للمعايير المسؤولية الاجتماعية على أنها "ترجمة لقراراتها ونشاطاتها تجاه المجتمع والبيئة من خلال تبني سلوك شفاف وأخلاقي (مقدم ، 2014، صفحة 72).
- ✓ **كما عرف البنك الدولي** المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد (الكردى، 2011، صفحة 15) ، إلا أن هذا التعريف لم يشمل بحمل الأنشطة بل حدها بالأنشطة التجارية دون النظر في الأنشطة الأخرى، وأيضاً نجد أن هذا التعريف يرتبط بمفهوم التنمية المستدامة حيث تتصرف المؤسسة بشكل أخلاقي لحماية الأجيال القادمة دون إلحاق الضرر بالمجتمع الذي تنشط من أجله.
- ✓ أما **الغرفة التجارية العالمية** فقد عرفت المسؤولية الاجتماعية على أنها "جميع المحاولات التي تساهم في تطور الشركات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً". ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم (السكارنة بلال، 2009، صفحة 162).
- ✓ **تعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة:** المسؤولية الاجتماعية هي الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل. أضاف هذا التعريف عنصر "الاستمرارية" كشرط لتفسير السلوك الاجتماعي المسؤول للمؤسسة والذي يشمل العمال وعائلاتهم والمجتمع بشكل عام.

تأسيسا على ما سبق يمكن تبني تعريفا للمسؤولية الاجتماعية والتي تعني الالتزام المستمر من قبل المؤسسة طوعا بالانشغالات البيئية والاجتماعية وإدماجها ضمن استراتيجياتها بما يضمن لها إشباع رغبات جميع الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة"

1-3-أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

هناك وجهات نظر متعارضة حول تبني الشركات لمزيد من الدور الاجتماعي، وعلى العموم هناك اتفاق عام بكون المسؤولية الاجتماعية بحدود معينة تمثل عملية مهمة ومفيدة لمنظمات الأعمال الخاصة الصغيرة والمتوسطة في علاقاتها مع مجتمعاتها لمواجهة الانتقادات والضغط المفروضة عليها، ومن شأن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تحقيق عدة مزايا بالنسبة للمجتمع والدولة والمؤسسة وأهمها ما يلي (عزاوي، عبد الرزاق، و سايج، 2012، صفحة 17):

بالنسبة للمؤسسة:

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال وخاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة؛
- من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل السائد في المؤسسة، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف؛
- تمثل المسؤولية الاجتماعية تحاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع؛
- كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية؛

أ- بالنسبة للمجتمع:

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة؛
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع؛
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح؛
- الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة تثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

ج- بالنسبة للدولة:

- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى؛
- يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية؛
- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من الآلات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار؛

I-1-4-أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

إن شمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية جعلت الباحث كارول (Archie Carroll) يشير إليها بأربعة أبعاد هي البعد الاقتصادي Economic والأخلاقي Ethical والقانوني Legal والخيري Philanthropic، حيث جاء مفهومها كما يلي (مقدم ، 2014، الصفحات 79-80):

➤ البعد الاقتصادي:

حيث تمارس منظمة الأعمال أنشطة اقتصادية لتحقيق الكفاءة والفعالية، وتستخدم الموارد بشكل رشيد لتنتج سلع وخدمات بنوعية راقية، وتوزع العوائد بشكل عادل على عوامل الإنتاج المختلفة. بتحقيق ذلك تكون قد تحملت مسؤولية اقتصادية.

➤ البعد القانوني:

حيث يندرج في هذا الإطار الالتزام الواعي والطوعي بالقوانين والتشريعات الحاكمة لمختلف الجوانب في المجتمع، سواء كان هذا في الاستثمار أو الأجور أو العمل أو البيئة أو المنافسة أو غيرها.

➤ البعد الأخلاقي:

التي تراعي من خلاله منظمة الأعمال الجانب الأخلاقي في كل قراراتها ومسارها في الصناعة التي تعمل فيها، تجنباً لأي ضرر قد يلحق المجتمع.

➤ البعد الخيري:

الذي يشمل على التبرعات والهبات والمساعدات الاجتماعية الخيرية التي تخدم المجتمع ولا تهدف إلى الربح، كما قد تتبنى المنظمة قضية أساسية من قضايا المجتمع وتعمل على دعمها ومتابعتها.

I-2-1-الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

I-2-1-1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

هنا سنكتفي بالتطرق إلى تعريف المشرع الجزائري لهذه المؤسسات، من خلال تناول تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعديلات التي طرأت عليه بداية من سنة 2017 إثر صدور القانون التوجيهي الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للقانون التوجيهي 01-18 لسنة 2001:

وفق المادة 05 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر في 12-12-2001، تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها كل مؤسسة مهما كانت طبيعتها القانونية تقوم بإنتاج السلع و/ أو الخدمات:

-تشغل من 01 إلى 250 شخصا.

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار (02) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500 مليون دينار).

-تستوفي معيار الاستقلالية.

والجدول الموالي يلخص المعايير القانونية السابقة.

الجدول رقم 01: معايير تصنيف وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القانون 01-18

المؤسسة	العمال (عامل)	رقم الأعمال (دينار جزائري)	الحصيلة السنوية (دينار جزائري)
مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون	أقل من 10 مليون
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون	أقل من 100 مليون
متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2 مليار	من 100 إلى 500 مليون

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر في 12-12-2001، الجريدة الرسمية، العدد 77، المؤرخة في 15-12-2001، ص ص 8-9.

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للقانون التوجيهي 02-17 لسنة 2017

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق القانون رقم 02-17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل 10 يناير لسنة 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة وفي مادته الخامسة من هذا القانون الجديد، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 شخصا، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايين دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية الذي يعتبر أن المؤسسة المستقلة كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

- **المؤسسة الصغيرة جدا:** تشغل من 1 إلى 9 عمال، تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون دج أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دج .

- **المؤسسة الصغيرة :** تشغل من 10 إلى 49 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 400 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 200 مليون دج.

- **المؤسسة المتوسطة :** تشغل من 50 إلى 250 عامل وتحقق رقم أعمال سنوي ما بين 400 مليون دج و 4 ملايين دج، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 و 1 مليار دج. ويمكن تلخيص تعريف ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القانون 02-17 في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعايير الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (دج)	الحصيلة السنوية (الميزانية) (دج)
مؤسسة مصغرة	1 - 9	أقل من 40 مليون	أقل من 20 مليون
مؤسسة صغيرة	10 - 49	أقل من 400 مليون	أقل من 200 مليون
مؤسسة متوسطة	50 - 250	400 مليون إلى 4 مليار	من 200 إلى 1 مليار

المصدر: بالاعتماد على: المادة الثامنة والتاسعة والعاشر من القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية، العدد 02، المؤرخ في 11 جانفي 2017 ص ص 05-06

ولقد فصل القانون الجديد في حالة صنف المؤسسة في فئة وفق عدد عمالها، وفي فئة أخرى وفقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها، وأعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها، كما أن المشرع أشار بأن تجاوز الحصيلة السنوية للحدود السابقة لا يفقدها صفة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، إلا إذا استمرت هذه الوضعية لمدة سنتين مالتين متتاليتين، وترك

إمكانية مراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال والحصيلة السنوية عند الحاجة حسب المادة 13 من نفس القانون، وهذا بهدف تسهيل تكييف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تطورات الاقتصاد الوطنية والدولية. (القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 المادة 11، 12، الصادر في 2017، صفحة 6).

1-2-2-أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

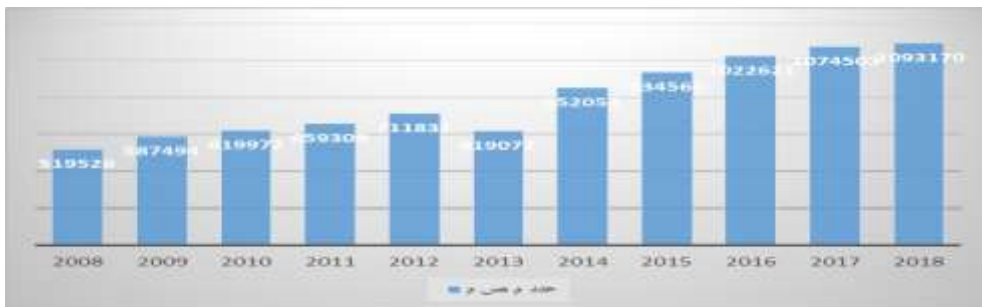
إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا الشكل من المؤسسات ولعل أهميتها تكمن في النقاط التالية (خبابة، 2013، صفحة 18):

1. استيعاب القدرة الكامنة لدى الأفراد خاصة منهم ذوي الكفاءات والمهارات؛
2. إحداث التوازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل الإنشاء في المناطق المنعزلة والنائية؛
3. تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجالات مختلفة فلاحية و خدمية ما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن؛
4. تساعد على الاستقرار الاجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نصف اليد العاملة توظفها هذه المؤسسات؛
5. تدعيم المؤسسات الكبيرة في نشاطها عن طريق ما يعرف بالمناولة؛
6. تفاعلها المباشر مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير و تلبية رغباته الأساسية؛
7. الإبداع و الابتكار ؛
8. مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات و نفايات المؤسسات الصناعية الكبرى؛
9. خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني و بالتالي المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية و اجتماعية؛

1-2-3-تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

شهد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، وهذا ما يدل على أهمية الدور الذي تلعبه الهيئات المرافقة في خلق العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجدول التالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الشكل رقم 01: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2001-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: Direction Générale de la Veille , Ministère de l'Industrie et des Mines : Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information. Bulletin d'information statistique de la PME : sur consulté le 05/05/2020 le site : <http://www.mdipi.gov.dz>

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ التطور التصاعدي الذي شهدته الجزائر في مجال انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فلقد انتقل عددها من 519526 مؤسسة سنة 2008 الى 1093170 مؤسسة في نهاية السداسي الأول من سنة 2018 ويرجع ذلك إلى السياسات التنموية التي تبنتها الوزارة بهدف تأهيل وترقية القطاع، ويحدث هذا في ظل تناقص عدد المؤسسات العمومية وتنامي نظيرتها الخاصة، بسبب حوصصة بعض المؤسسات وتغيير طبيعة ملكيتها نتيجة فتح المجال للاستثمار الخاص، الأمر الذي يوضح بأن هذا القطاع يغلب عليه الطابع الخاص، بالإضافة الى الدعم المادي المقدم من طرف الدولة لهذا النوع من المشروعات، خاصة التسهيلات والتحفيزات الضريبية التي جعلت الاقبال على هذا النوع من النشاطات يرتفع، بالإضافة إلى ارتفاع الحس المقاوالاتي لدى الجزائريين واتجاههم أكثر نحو إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

II- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

سنحاول التعرف على مفهوم التنمية المستدامة، ثم نبين العلاقة بينه وبين المسؤولية الاجتماعية.

II-1-1- الاطار النظري للتنمية المستدامة :

II-1-1- مفهوم التنمية المستدامة: في تقرير مستقبلنا المشترك الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987 وبقرار من الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ديسمبر 1983 تم التصديق على فكر التنمية المستدامة، وبدأ العمل به في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو عام 1992، وعرفه بأنها هي تطوير الأرض والمدن والمجتمعات والأعمال التجارية بشرط أن تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة (الأشوح، 2017، صفحة 38).

II-1-2- أهداف التنمية المستدامة :

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وتتمثل في (غوال و عدالة، 2019، الصفحات 217-218):

- تحقيق نوعية الحياة أفضل للسكان : وذلك من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.

تعزيز وعي السكان بالمشاكل البيئية القادمة : وذلك من خلال توعية السكان وتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها، وحثهم على المشاركة الفعالة عن طريق إعداد برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد : فالتنمية تتعامل مع الموارد على أنها محدودة، لذلك تحول دون استنزافها، وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

- احترام البيئة الطبيعية : وذلك بالتركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان.

- تحقيق النمو الاقتصادي : بحيث يحافظ على رأس المال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية، إضافة إلى إدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات، لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال الحاضر والمستقبل

II-1-3- أبعاد التنمية المستدامة : إن التنمية المستدامة هي تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي تنمية بثلاثة أبعاد مترابطة. وفيما يلي عرض للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (حرفوش و أخرون، 2008، الصفحات 8-9):

- البعد البيئي: يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر تتمثل في: النظم الايكولوجية؛ الطاقة؛ التنوع البيولوجي؛ الإنتاجية البيولوجية والقدرة على التكيف.

- البعد الاقتصادي: تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد. وتمثل العناصر الآتية محور البعد الاقتصادي: النمو الاقتصادي المستدام، كفاءة راس المال، إشباع الحاجات الأساسية والعدالة الاقتصادية.

- البعد الاجتماعي: تتميز التنمية المستدامة بجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال، وفيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي: المساواة في التوزيع؛ الحراك الاجتماعي؛ المشاركة الشعبية؛ التنوع الثقافي واستدامة المؤسسات .

II-2- معايير مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة: إن التعرف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال احترامها للمسؤولية الاجتماعية، يفرض علينا قياس أدائها البيئي والاجتماعي، بالرغم من الاتفاق على أهمية قياس الأداء الاجتماعي لمعايير مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، غير أن المتفق عليه أنه يتطلب الأخذ بعين الاعتبار المعايير الثلاثة التالية (مقري و مانع، 2015، ص 8-9):

- الشمولية: ينبغي أن يعكس النموذج الجوانب المختلفة للأداء الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا اعتبر معيار الشمولية مؤشر لدرجة احتواء النموذج للأنشطة ذات المضمون الاجتماعي.

- أسلوب القياس: يعتبر أسلوب القياس الكمي أكثر أساليب القياس موضوعية، مقارنة بأسلوب القياس الوصفي، لذلك يعتبر مؤشر الموضوعية هو كل المعلومات التي يحتويها النموذج.

- إمكانية التطبيق: يواجه تطبيق الحاسبة في مجال المسؤولية الاجتماعية عدة صعوبات، وتعتبر سهولة إعداد النموذج وقابلية ما يحتويه من معلومات للفهم مؤشر لإمكانية تطبيقه، وبناء على هذه المعايير يمكن قياس الأداء والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال قياس الأبعاد المختلفة للمساهمات والاجتماعية الإيجابية والسلبية، التي تترتب عن الالتزام الإيجابي أو الطوعي بقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعمليات الاجتماعية التي تدخل في مجالات هذه المسؤولية.

II-3- دور التنمية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : ان انتهاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة يمكن أن يكون له دورا مهما من خلال : (حجاوي، 2011، الصفحات 56-57)

- التنمية المستدامة رهان رابح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانتهاج التنمية المستدامة يعتبر أحد الوسائل التي تسمح لها بإعادة تحديد استراتيجياتها على المدى الطويل، وأحد الوسائل التي تحقق لها التميز عن غيرها، وتحسن من تنافسيتها.

- التنمية المستدامة أحد عناصر تحقيق الأداء :

ان ادماج التنمية المستدامة في طرق وأساليب تسير المؤسسة يسمح لها بالانخراط وانتهاج عملية التحسين المستمر، ويسمح لها مع مرور الزمن الحصول على أثار إيجابية تسمح بتحقيق وتلبية والاستجابة لكل متطلبات الزبائن الى جانب تحسين الإنتاجية والاهتمام بالبعد الاجتماعي والبيئي.

- التنمية المستدامة عامل لضمان بقاء المؤسسة:

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان بقائها في ظل بيئة ومحيط جد متقلب بالاهتمام بتطبيق التنمية المستدامة، وذلك للمحافظة على نفس أصحاب الملكية. وتطبيق التنمية المستدامة، فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون حريصة على ديمومتها وديمومة المؤسسات التي تنشط معها في نفس المحيط، فتكون مقتصدة في استهلاكها للطاقة والموارد الطبيعية، ومن ثم فهي تعمل على تحقيق الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتلبية تطلعات المجتمع.

-التنمية المستدامة أحد عناصر الاندماج:

ان تطلعات المجتمع المدني في تطور مستمر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مطالبة بأن تتصرف بصفته جزءا فاعلا في هذا المجتمع، وعليه يجب أن تتصرف تصرفات مسؤولة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا اتجاها كل الأطراف ذات المصلحة، وهي بذلك تقوم بتدعيم سمعتها وتحسين وضعها الاجتماعي، وهذا يعني أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقيم على أساس المعايير المالية التقليدية، ولكن على أساس مجموعة من المعايير الأكثر توسعا وبعدا، كالمساهمة في خلق مناصب العمل، والمشاركة في الحياة الاجتماعية، فهي بذلك عنصر للاندماج الاجتماعي.

II-4- العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة :

ترتبط المسؤولية الاجتماعية للشركات ارتباطا وثيقا بمفهوم "التنمية المستدامة". "في عام 1987، خلص تقرير برونتلاند إلى أن النموذج الحالي للتنمية الاقتصادية لا يمكن أن يدوم على المدى البعيد، حيث إنه يتسبب في نفاذ الموارد الطبيعية وإيذاء المجتمع (unctad، 2004، صفحة 5).

تعد التنمية المستدامة الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية وبذلك تستمد هذه الأخيرة اتجاهاتها من الاتجاهات والأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة إذ تهتم بشكل أساسي بالجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي وكذا البيئي. حيث تشير المسؤولية الاجتماعية إلى مجموعة واسعة من القضايا، تنطوي على نهج متكامل في إدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات بالمجالات البشرية والقدرة المؤسسية، حيث يحتاج صانعو القرار إلى معلومات للمضي قدما نحو تحقيق المسؤولية الاجتماعية (معلومات عن مرحلة التقدم الراهنة، ومعلومات عن الاتجاهات ونقاط الضغط، ومعلومات عن أثر التدخلات) تسمح هذه المؤشرات لأصحاب القرار وواضعي

السياسات من رصد التقدم المحرز في سبيل تحقيق التنمية المستدامة (أولاد حيمودة و لخدومي، 2012).

فمفهوم التنمية المستدامة يرتبط مباشرة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات والذي من خلال تطبيقه سيتم إحداث القطيعة بين المفهوم الكلاسيكي للمؤسسة والذي يعتبر هدف المؤسسة الاقتصادية هو تعظيم الربحية للمساهمين، فمحافظة المؤسسة الاقتصادية على بقائها ونموها يحتم عليها أن تعمل على تحقيق أهداف أخرى لأطراف داخلية وأخرى خارجية موجودة في

البيئة التي تعمل فيها، وأن السعي الدائم والمستمر الى تحقيق هذه الأهداف يترتب عليه تحمل المؤسسات الاقتصادية لجملة من المسؤوليات (العايب، 2010-2011، صفحة 47)

تعتبر المسؤولية الاجتماعية هي الطريقة التي يجب أن تعمل بها المؤسسات لدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية فضلا عن الاقتصادية في قراراتها وسياساتها واستراتيجياتها، وقبل كل ذلك لابد من ترسيخها ضمن ثقافة المنظمة وهذا لكي يتم تطبيقها بصفة طوعية ومستمرة أحسن الممارسات اتجاها العاملين، الزبائن، البيئة، والمجتمع ككل من خلال (يرقي و عميرات، 2016):

- خلق فرص عمل في المجتمع وتخفيض نسبة البطالة.
- توفير مناصب عمل خاصة للمعوقين.
- تنمية القدرات البشرية ومهارات العاملين من خلال الحق في التكوين والتعليم.
- توفير بيئة عمل صحية وآمنة وتحقيق ذلك من خلال تطبيق المقاييس العالمية لنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية وفق مواصفة الإيزو 27000.

- الأمان في خصائص المنتجات وتحسين خدمة الزبائن.
- تطبيق مواصفات نظام إدارة الجودة ISO 8000 كأداة مهمة تحقق من خلالها المؤسسة متطلبات المجتمع.
- نشر ثقافة الحفاظ على البيئة لدى الموظفين ولدى أفراد المجتمع فالالتزام البيئي هو جزء من الالتزام الاجتماعي ولا يكتمل هذا الأخير إلا به.

- الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة منها.
- المساهمة في حملات التشجير، والتوعية لحماية البيئة والقيام بكل ما من شأنه جعل المؤسسة صديقة للبيئة من ناحية نشاطاتها، منتجاتها وخدماتها.

- الاهتمام بتطبيق المقاييس العالمية للبيئة ISO79000 .
- حل المشكلات الاجتماعية عبر دعم الأعمال ومختلف المشاريع التي تعود بالنفع على المجتمع ككل.
- وغيرها من الممارسات التي نلاحظ انها تعتبر في بداية الأمر مطابقة للقضايا والأبعاد التي تقوم عليها التنمية المستدامة.
- اذن هناك علاقة وطيدة تجمع المفهومين، إذ تسعى العديد من المؤسسات المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الالتزام بأدائها لمسؤوليتها الاجتماعية. لذلك فمفهوم المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومان متكاملين وكلاهما يخدم الآخر.

III-تبنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمسؤولية الاجتماعية :

لقد أوضحت بعض الدراسات بأن 49% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تلتزم ببرامج المسؤولية الاجتماعية هي ذات طابع خيري، بحيث يكون هدف القيادة هو تحسين العلاقة مع المجتمع المحلي والسلطات المحلية، وتكون هذه البرامج في شكل هبات غير مرتبطة باستراتيجية المؤسسة، تتعلق بدعم الفعاليات الرياضية والنشاطات الصحية والثقافية (غول و بسكري، 2016، صفحة 345).

ولكي تنجح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تبني وتفعيل برامج المسؤولية الاجتماعية على أرض الواقع، فإنه يلزمها وضع استراتيجيات لتطوير المسؤولية الاجتماعية تبني على أربع مراحل أساسية تتمثل في: التخطيط، التطبيق، الفحص (التحقق)، التحسين المستمر. ومن المهم أن يشتمل النظام الإداري الخاص بالمسؤولية الاجتماعية على إطار منظم، يتم مراقبته باستمرار ومراجعته بانتظام، والذي يتضمن المراحل التالية: (حصاص و تلياني، 2016)

-التخطيط : ويقصد به سير عملية تخطيط مستمرة، تُبنى على الاحتياجات الفعلية للمجتمع، لتتمكن من تحديد سياسة المؤسسة وتوجهها، والمتعلقة بتبني المنهج المؤسسي للمسؤولية الاجتماعية، وتحديد العوامل الخاصة ، والآراء المصاحبة لها، وكذلك تحديد ومراجعة المتطلبات الإدارية و/أو القانونية التي تصادق أو توقع عليها، ووضع معايير أداء داخلية، وتتضمن عملية التخطيط وضع برامج لتحقيق أهداف المؤسسة ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية (خطط تنفيذية) حيث يتناول الأدوار، المسؤوليات، العمليات، الموارد، الأطر الزمنية، الأولويات، الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف، ومؤشرات قياس الأداء التي تمكن المؤسسة من المتابعة والتقييم لمستوى تحقق الأهداف.

-التطبيق: والمقصود به تحديد الأهداف الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، وصياغة الخطط والبرامج من أجل تحقيقها وتنفيذها من خلال بناء وتطوير هياكل إدارية ذات علاقة مباشرة بتنفيذ خطط المسؤولية الاجتماعية، وتحديد الأدوار والمسؤوليات، مع تفويض الصلاحيات وتوفير الموارد وتدريب الموظفين لضمان رفع الوعي والمسؤولية الاجتماعية كما ينبغي أن يتم تصميم أو تعديل الخطط التنفيذية للمسؤولية الاجتماعية، بشكل يضمن التداخل المنظم مع أنظمة المؤسسة الأخرى، بحيث تتماشى وتندمج بشكل فعال مع أنظمة الإدارة القائمة، حيث يساعد المؤسسة على تحقيق التوازن، إيجاد الحلول للتدخلات المحتملة داخليا على صعيد عمليات المؤسسة، وخارجياً على صعيد الاتصال وأولوية تنفيذ النشاطات، وتشتمل عناصر النظام الإداري المستفيدة من هذا الاندماج على، تخصيص الموارد، التوثيق والرقابة، نظم الدعم والمعلومات، التدريب والتوعية، الهيكل التنظيمي، نظم التقييم والمكافآت، عمليات التدقيق والاتصالات كما ينبغي على الإدارة بتنفيذ وتحسين خطط عمل المسؤولية الاجتماعية وأن تعمل على توفير هذه الموارد في الوقت المناسب

-التحقق: إن الأداء الفعال الخاص بالمسؤولية الاجتماعية على المراقبة الدقيقة والتقييم ومراجعة الأنشطة التي يتم القيام بها ،و تحقيق الأهداف المحددة، الموارد المستخدمة وغيرها من الجهود التي تبذلها المؤسسة، وتستهدف عملية المراقبة المستمرة أو ملاحظة الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية بشكل أساسي التأكد من تنفيذ الأنشطة كما هو مقرر، وذلك من خلال الاتفاق على مؤشرات الأداء الخاصة، وتحديد الجهة والأفراد المسؤولة عن عملية القياس، كما يجب عليها رفع التقارير الدورية المتعلقة بنتائج القياس لكافة المعنيين، مع ضرورة تدوين التوصيات المتعلقة بتعديل الانحرافات، بالإضافة إلى مراجعة الأنشطة الموجودة بحيث ينبغي على المؤسسات أن تكون على وعي بالظروف المتغيرة أو التوقعات والتطورات القانونية أو التشريعية، التي تؤثر في المسؤولية الاجتماعية والفرص الجديدة لمجهدا.

-التحسين المستمر : على المؤسسة البناء على المراجعات الدورية نتائج التدقيق والقياس وأن تأخذ في اعتبارها الطرق التي يمكن من خلالها تحسين أدائها فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، ويجب استخدام نتائج هذه المراجعات للمساعدة في تحقيق تحسن متواصل في المسؤولية الاجتماعية وإعادة توزيع الأنشطة على مستوى الخطط التشغيلية، كما يمكن أن تتضمن هذه

التحسينات تعديل الأهداف لتعكس الظروف المتغيرة أو الطموح لمزيد من الإنجازات، ويمكن توسيع نطاق الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، كما يمكن أن يكون موضوع الإمداد بموارد إضافية، أو مختلفة للأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية محل اهتمام ودراسة، وأن تتضمن عمليات التحسين أيضاً برامج أو أنشطة للاستفادة من الفرص المحددة حديثاً. وعلى ذلك الأساس يمكن أن تساهم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إرساء وتحقيق التنمية المستدامة من خلال عدة محاور وجوانب ضمن عدة فعاليات ومبادرات منها: (الحسابي، 2009، الصفحات 8-9)

الجانب الاقتصادي: تظهر مسؤولية المؤسسة في عدة نقاط من أهمها:

- دعم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
- الالتزام بالأنظمة والقوانين في ممارسة العملية الاقتصادية أي احترامها للبعد الأخلاقي.
- الاهتمام بالموظفين من خلال تدريبهم وتطويرهم والتعامل معهم من خلال مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة.
- العمل على فتح باب رزق للشباب بخلق مشاريع الشباب لاستيعاب البطالة مثلاً يعد من أسمى ما يمكن أن يقوموا به من عطاء.
- يمكن أيضاً أن تقوم المؤسسات الكبيرة بتشجيع التعاقد من الباطن مع عدد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ عمليات معينة واستغلال الطاقات المتاحة واستقطاب عدد آخر منها للانخراط بسلسلة التوريد العالمي لهذه المؤسسات بما يتيح فرصاً تصديرية لهذه المشروعات.

الجانب الاجتماعي: من خلال ما يلي:

- احترام الأنظمة والقوانين والثقافات المختلفة.
- تعزيز القيم الأخلاقية والتكافل الاجتماعي.
- مواجهة الكوارث والأزمات.
- دعم الأنشطة الرياضية والصحية.
- برنامج المسؤولية الاجتماعية الخاص بالمتقاعدين الذين ما زالت لديهم قدرة على العطاء وذلك بابتكار مشاريع تناسب مع أعمارهم واهتمامهم وتوفير لهم دخل مناسب.

الجانب البيئي: يتجلى ممارسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ضمن نطاقها البيئي في:

- الممارسات البيئية الصحيحة في العملية الإنتاجية سعياً لتطوير بيئة العمل.
- الالتزام البيئي على مستوى المحلي والعالمي ISO 1400.

الجانب الثقافي: يعتبر المحور الثقافي والتعليمي من أهم المحاور التي تتناولها إدارة المسؤولية الاجتماعية، ومن خلاله تقوم المؤسسات بتبني مجموعة من البرامج والمنح للتعليم والتدريب بما يمكن من تطوير المهارات وتحسين فرص الشباب في إيجاد وظائف مناسبة وذات دخل معقول، وهنا تأتي مساهمة تدرج تحت مظلة المسؤولية الاجتماعية، فمن جهة هي توفر فرص وظيفية لعدد من الشباب في مختلف المجالات أو مساعدتهم في إنشاء مشاريع صغيرة تعود بالفائدة على مجتمعهم، ومن جهة

أخرى تعمل على ترقية الأجيال العربية ورفع كفاءتها، حيث يبدي المستثمرون قلقهم ويعلنون عن مواقفهم الأخلاقية والاجتماعية للمؤسسات الثقافية الناشطة في المحيط الذي يستثمرون فيه ويقومون برعايتها، وهذا ما يساهم في:

- دعم التطور الثقافي والحضاري.

- نشر ثقافة الالتزام بالأنظمة والقوانين في المجتمع.

- تعزيز الثقافة الوطنية والتاريخية والعمل على التواصل الثقافي العالمي.

الجانب القانوني: تلخصه النقاط التالية:

- الالتزام بالقوانين الدولية والوطنية أثناء ممارسة النشاط الاقتصادي.

- مراعاة القوانين العالمية والدولية ونشر الأنظمة والقوانين العالمية والدولية للاطلاع عليها من قبل جميع الموظفين والجهات القانونية الأخرى.

الجانب الصحي: ومن المحاور المهمة التي يتناولها برنامج المسؤولية الاجتماعية، المحور الصحي حيث يتوجب على المؤسسات المساهمة في نشر الوعي الصحي بين أفراد المجتمع بمختلف طبقاته وشرائحه وذلك من خلال تنظيم الحملات الموجهة من جهة وتوفير الأموال اللازمة لذلك.

وعلى العموم فإن كثيرا من الدراسات والتجارب الدولية تشير إلى أن مزايا المسؤولية الاجتماعية كثيرة ومتنوعة من قبيل تحسين سمعة الشركات والتي تبني على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين هذه الشركات وأصحاب المصالح، ومستوى الشفافية الذي تتعامل به هذه الشركات، ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري، حيث يساهم التزامها بمسؤوليتها هذه بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها (الاسرج، 2010).

وهناك أسباب عديدة تعوق انتشار المسؤولية الاجتماعية، من أهمها (الاسرج، 2010، الصفحات 11-12):

- عدم وجود ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى معظم المؤسسات. فمن الملاحظ أن عدد الشركات المتبنية لهذه الثقافة تمثل قلة من الشركات الكبرى، في حين أن الغالبية تمثل تماما هذا المفهوم.

- غياب التنظيم لجهود معظم المؤسسات، فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حتى تكون مؤثرة، فإنها بحاجة إلى أن تأخذ شكلاً تنظيمياً ومؤسسياً له خطة وأهداف محددة، بدل من أن تكون جهوداً عشوائية مبعثرة.

• غياب ثقافة العطاء للتنمية، حيث أن معظم جهود المؤسسات تنحصر في أعمال خيرية غير تنمية مرتبطة بإطعام فقراء أو توفير ملابس أو خدمات لهم، دون التطرق إلى مشاريع تنمية تغير المستوى المعيشي للفقراء بشكل جذري ومستدام.

- قلة الخبرات والمعرفة والقدرة العلمية على وضع المقاييس والمعايير لقياس المجهودات، فهناك حتى الآن خلط بين الأعمال الخيرية والمسؤولية الاجتماعية.

إن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لا تعني مجرد المشاركة في الأعمال الخيرية وعمل حملات تطوعية، وإنما تتسع لتشمل مسؤوليتها تجاه أفراد المجتمع المتعاملين معها والعمل على فتح باب رزق للشباب، فخلقهم لمشاريع الشباب لاستيعاب البطالة مثلاً يعد من أسعى ما يمكن القيام به من عطاء، فيجب أن يكون للشركات الكبيرة والمؤسسات وخصوصاً الشباب دور تنموي أساسي، وأن يصبح العطاء من أجل التنمية جزء لا يتجزأ من أنشطة هذه الشركات، وكي تصبح المسؤولية الاجتماعية مؤثرة

فهي في حاجة لأن تأخذ شكلاً تنظيمياً ومؤسسياً له خطة وأهداف محددة، بدل من أن تكون جهوداً عشوائية مبعثرة وخيرية قد تؤدي إلى الاتكالية، وهذا يستدعي وضع خطة تغيير مجتمعي لنهضة الفرد ويكون أول المستفيدين منها هم المؤسسات والمستثمرين.

الخاتمة

المسؤولية الاجتماعية هي إحدى الركائز التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء استراتيجية مستدامة الأبعاد، من خلال اهتمامها بالأبعاد الاقتصادية القانونية والأخلاقية، أن آليات تطبيق المسؤولية الاجتماعية أصبح هدف تطمح إليه المؤسسات وتسعى إلى تحقيقه، وعليه لابد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة حتى تحقق وتصل إلى التنمية المستدامة.

هذا وتعتبر القيم الشخصية للمسيرين حافزاً لممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يعتبر إشراك العمال في برامج المسؤولية الاجتماعية عاملاً مهماً على المؤسسة استغلاله لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

النتائج:

- تعرف المسؤولية الاجتماعية انتشاراً أكبر لدى المؤسسات الكبيرة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع للضغوطات التي تتعرض لها من قبل أصحاب المصالح عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقل الضغوط عليها؛
- تعد المسؤولية الاجتماعية المدخل الأساسي لمساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة؛
- تعتبر أبعاد التنمية المستدامة أحد المتغيرات والمؤشرات الهامة في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

التوصيات

- ضرورة اهتمام المؤسسات بأبعاد المسؤولية الاجتماعية وأبعاد أخلاقيات العمل ضمن إطار ثقافة المؤسسة من خلال إنشاء وحدات متخصصة للمسؤولية الاجتماعية.
- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول المسؤولية الاجتماعية ومحاسبتها لتعميق وفهم أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة خاصة المتعلقة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تكثيف التعاون والمرافقة بين المنظمات المهتمة بالمسؤولية الاجتماعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- إقامة قاعدة للبيانات لتبادل المعلومات من أجل مساعدة هذا الصنف من المؤسسات في وضع مشاريع مبتكرة تخص تحقيق مسؤولية اجتماعية.

- توجيه جزء من الأرباح لدعم المساهمات المجتمعية والقانونية والحفاظ على البيئة.
- الاهتمام بالبيئة، ومحاولة الحفاظ عليها، والاهتمام بالتنمية المستدامة والحفاظ على الموارد للأجيال القادمة.

1. Carroll. (1991). The pyramid of organizational stakeholder's Business horizons July-August.
2. -الاسرج حسين عبد المطلب . (2010). المسؤولية الاجتماعية للشركات . منشورات المعهد العربي للتخطيط , العدد 90, السنة التاسعة . الكويت/ <http://www.arab-api.org/ar/> . Récupéré sur
3. -الاشوح وليد حسان . (2017). التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق. مؤسسة يسطرون للطباعة والنشر والتوزيع.
4. -الاميري وليد حميد رشيد . (2014). المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة في اطار العلاقة بين رأس المال الفكري ورأس المال التمويلي. أطروحة دكتوراه في ادارة الاعمال، دار البازوري.
5. -الحسابي صالح . (2009). المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية. منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت. تم الاسترداد من <http://www.arab-api.org/ar/>
6. -الصبري محمد . (2007). المسؤولية الاجتماعية للإدارة . دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
7. -العايب عبد الرحمان . (2010-2011). التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة. أطروحة دكتوراه منشورة. جامعة فرحات عباس، سطيف.
8. -القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02-17 المادة 08.09.10 المؤرخ في 10 جانفي 2017. (الصادر في 11-01-2017). الجريدة الرسمية(العدد 02).
9. -القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02-17 المادة 11، 12، (2017). الصادر في 11 جانفي 2017 الجريدة الرسمية، العدد 02.
10. -الكردى أحمد السيد طه . (2011). ادارة الصورة الذهنية للمنظمات في إطار واقع المسؤولية الاجتماعية. جامعة بنها، مصر.
11. -أولاد حيمودة عبد اللطيف ، ولخديمي عبد الحميد. (15-16 فيفري، 2012). مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الاجتماعي للمؤسسات. الملتقى الدولي الثالث حول: المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية.
12. -بودي عبد القادر ، وين زهرة سفيان . (أكتوبر، 2011). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة الاقتصاد والمناجنت(العدد 10).
13. -حصاص محمد ، وتليلاني فاطمة الزهراء . (14-15 نوفمبر، 2016). تطبيقات المسؤولية الاجتماعية الخارجية للمؤسسات-شركة كوكا كولا. الملتقى الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة-الواقع والرهانات-. جامعة حسية بن بوعلي، الشلف.
14. -حجاوي أحمد . (2011). اشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي. جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
15. -حرفوش سهام ، وآخرون . (07-08 أفريل، 2008). الاطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها. المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. جامعة سطيف.

16. -خبابة عبد الله . (2013). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر.
17. -خلف السكارنة بلال. (2009). أخلاقيات العمل. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
18. -عزاوي عمر ، وآخرون. (2012). دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية والاخلاقية كميّار لقياس الاداء الاجتماعي. الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار.
19. -غوال نادية، العجال عدالة. (2019). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر . مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 16 مكرر.
20. -غول فرحات ، وبسكري شهرزاد . (2016). تحديد قياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية، المجلد 05(العدد 02).
21. -مقدم وهيبه . (2014). تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير. جامعة وهران.
22. -مقري زكية ، ومانع شوقي. (2015). أهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة الباحث(العدد 15).
23. -مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية unctad . (2004). كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع- الاتجاهات والقضايا الراهنة- نيويورك وجنيف. تم الاسترداد من https://unctad.org/ar/docs/iteteb20037_ar.pdf
24. -يخاوي نصيرة ، ومراد مهدي. (2019). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات آلية لتدعيم نظم الادارة البيئية. مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 7(العدد 32).
25. -يرقي حسين ، وعميرات إيمان . (14-15 نوفمبر، 2016). دور المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في تجسيد مرتكزات التنمية المستدامة. المؤتمر الدولي الثالث عشر حول:المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة. جامعة الشلف، الجزائر.